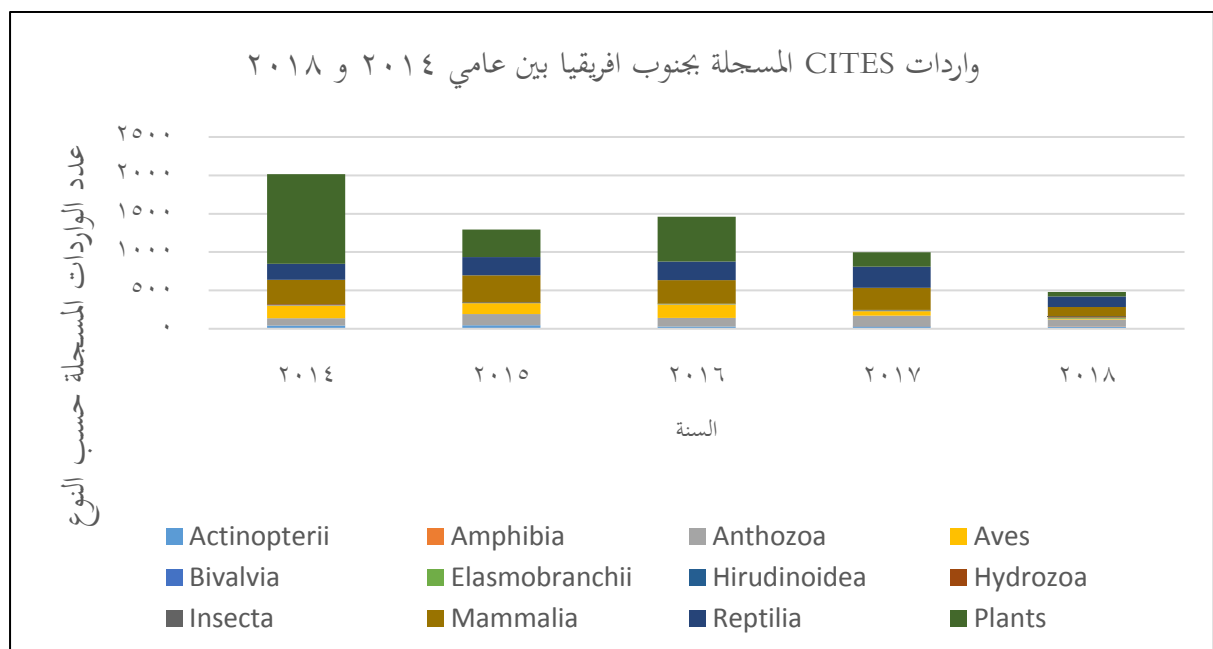
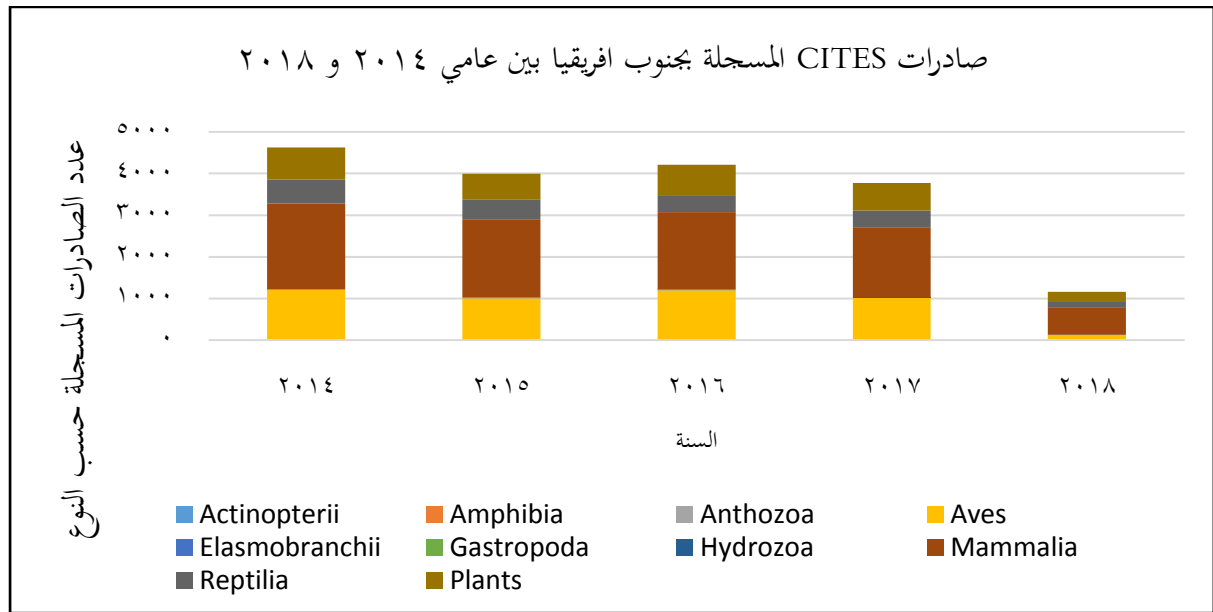


كجزء من زمالة الريادة الممولة من مجلس بحوث الفنون والعلوم الإنسانية للنظر في تطبيق والامتثال لاتفاقية التجارة الدولية لأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES)، تم تحديد واختيار ثلاث حالات دراسية للممارسة المثلى واستخلاص الدروس المستفادة، وكانت الحالة الدراسية الثالثة هي جنوب افريقيا.

تم عمل استقصاء تكراري بطريقة Delphi في هذا البحث، والمشاركون في الجولة الأولى من الاستقصاء اعتبروا تطبيق جنوب افريقيا وامثالها لاتفاقية CITES جيدا، خصوصا فيما يتعلق بالزام تطبيق القانون. تعتبر دولة جنوب افريقيا دولة مصدرة ومستوردة للحياة البرية المدرجة في قوائم CITES. تتجاوز صادرات جنوب افريقيا من الحياة البرية وارداتها، وأكثر الصادرات المسجلة من الثدييات، تليها الطيور، ثم النباتات والزواحف، كما هو موضح في الجدول الأول. واردات جنوب افريقيا من الحياة البرية تساوي تقريبا نصف صادراتها، وتمثل النباتات والزواحف أغلبها، كما هو موضح في الجدول الثاني.



انضمت جنوب افريقيا لمعاهدة CITES منذ البداية، ولكن لم تطبق المعاهدة بشكل فعلي وكامل إلا في سنة ٢٠١٠ من خلال تشريعات خاصة، وقد تم تعديل تلك التشريعات في سنة ٢٠١٤. التشريعات المتعلقة باتفاقية CITES تشمل كذلك قانون التنوع البيولوجي الخاص بسنة ٢٠٠٤ ولائحة الأنواع المحمية أو المهددة (ToPS).

بالنسبة لمشروع التشريع الوطني (NLP) لاتفاقية CITES، تعتبر جنوب افريقيا من دول الفئة الأولى. التشريعات القومية وتسعة تشريعات على مستوى المقاطعات، والتي تتحكم في عملية المحافظة على أنواع الحياة البرية، تم تعديلها لتتوافق مع تشريعات CITES. الأنشطة الممنوعة تشمل:

- اصطياد، امساك، أسر، أو قتل أي فصيلة حية من الفصائل المدرجة على لائحة الأنواع المحمية أو المهددة (ToPS) بأي وسيلة، طريقة، أو جهاز.
- اقتطاف، جمع، أو حصد أي فصيلة من تلك الفصائل.
- اتلاف، تدمير، اقتلاع، قطع، أو اخذ أجزاء من أي من تلك الفصائل.
- استيراد أو تصدير أي من تلك الفصائل الى أو من جنوب افريقيا.
- التملك أو التحكم في أي من تلك الفصائل.
- تربية، توليد، أو أي نوع اخر من التكاثر الاصطناعي لتلك الفصائل.
- حمل أو نقل أي فصيلة من الفصائل.
- بيع، شراء، متاجرة، تلقي، إعطاء، تبرع، أو قبول كهدية أي نوع من تلك الفصائل، أو أي طريقة أخرى للحصول على أو التخلص من تلك الفصائل.
- أي أنشطة مقننة أخرى تتعلق بتلك الفصائل.

منظمة واحدة تمثل السلطة الإدارية وسلطة تطبيق القانون في جنوب افريقيا (افراد مختلفون في كل سلطة)، في حين أن السلطة العلمية مستقلة.

تستخدم جنوب افريقيا تصاريح CITES القياسية ولكنها تمنح بشكل لا مركزي، أي ان منح التصاريح يتم على مستوى المقاطعات (المستوى الاقليمي). العقوبات تتراوح من خمسة الى عشرة ملايين راند جنوب افريقي (٨٣٣٣٣٣ دولار امريكي) والحبس من خمسة الى عشرة سنوات. العقوبات المتعلقة بمصائد الأسماك تكون اقل قسوة.

هناك ذكر صريح لمصادرة المركبات في التشريع الجنوب افريقي، ولكن المعلومات عن أنواع المصادرات الاخرى غير واضحة. طبقا للقانون، إذا كان الجرم المرتكب يشمل أحد الفصائل المهددة أو المحمية، أو نوع غريب، أو بدء المرحلة التجارية من التنقيب الأحيائي (البحث عن فصائل حيوانية أو نباتية يمكن استخدامها في الحصول على منتجات تجارية) بدون تصريح، يمكن تحديد غرامة مالية. الغرامة المالية يمكن أن تساوي ثلاثة أمثال القيمة التجارية للفصيلة التي تم التعدي عليها أو ثلاثة أمثال قيمة نشاط التعدي بحد ذاته، ايهما أكبر.

الممارسة المثلى والدروس المستفادة

- المشاركة العامة متواجدة في الاستعداد لمؤتمر الأطراف (CoP)، ولكن من الممكن ألا يحدث ذلك عمليا.
- السلطة الإدارية القومية الخاصة بـ CITES لديها عضو في السلطة العلمية، بالإضافة لذلك، منسق سلطة تطبيق القانون الخاصة بـ CITES يحضر اجتماعات السلطة العلمية.
- وجود قواعد موحدة لتطبيق CITES ولائحة الأنواع المحمية أو المهددة ToPS.
- التماثل في التشريعات بين المقاطعات حتى لا يحاول الناس اختيار المقاطعة ذات التشريع الأضعف (DLA Piper 2015).